المشروعات الصغيرة فى ظل

التحولات الإقتصادية المحلية والعالمية

دكتور

السيد أحمد عبد الخالق

أستاذ ورئيس قسم الإقتصاد والمالية العامة

كلية الحقوق - جامعة المنصورة

تمر مختلف الاقتصادات بتغيرات وتحولات عديدة على المستويات المحلية والعالمية فى آن . ومن الطبيعى أن تنعكس مثل هذه التحولات على العناصر الاقتصادية لكل اقتصاد على المستوى الكلى وكذلك على المستوى الجزئى أى على المستوى الوحدة الاقتصادية إنتاجية أو خدمية أو استهلاكية بما فى ذلك المشروعات الكبيرة منها والصغيرة . إذ دعت هذه التغيرات إلى إعادة النظرة فى الكثير من الهياكل الاقتصادية وفى الكثير من السياسات الاقتصادية التى ظلت ردحاً من الدهر كذلك .

وفى هذا الخضم الهائل من التحولات والتغيرات وما نتج وينتج عنه من آثار اقتصادية واجتماعية ، يتزايد الاهتمام على مختلف الأصعدة بالمشروعات الصغيرة . ويعود الاهتمام بهذه المشروعات إلى دورها التاريخى والهام فى التقدم الاقتصادى فى الكثير من الدول المتقدمة والناهضة الآن : كما أن هذه المشروعات ستتأثر بدورها بالتحديات التى تسفر عنها المتغيرات المحلية والعالمية . ومن هنا جاء التفكير فى هذه الورقة لتسلط الضوء على أهم التحولات المحلية والعالمية ومدى ما تهيؤه من فرص وتفرضه من تحديات بالنسبة لهذا النوع من المشروعات .

ومن ثم نقترح أن تسير خطة الورقة منهجياً على النحو التالى :

أولاً : ماهية المشروعات الصغيرة .

ثانياً : الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة .

ثالثاً : المشاكل التى تواجهها .

رابعاً : أهم التحولات المحلية ومدى تأثيرها على المشروعات الصغيرة .

خامساً : أهم التحولات العالمية وتأثيرها على المشروعات الصغيرة .

أولاً : ماهية المشروعات الصغيرة :

اختلف الكتاب وكذلك الجهات الرسمية فى مختلف الدول والمنظمـات فى وضع تعريف للمشروع الصغير ولعل هذا الاختلاف يعود إلــى التبـاين فــى الهدف من التعريف ، للتفاوت بين القطاعات الاقتصادية (أغذية، حديد ، بتروكيماويات) ، وإلى التفاوت فى مستويات التطور بين الدول وكذلك لتعدد المعايير التى يمكن الاعتماد عليها للتعريف . إذ نجد أنه توجد معايير عديـدة كمعيار عدد العمال (المشتغلين) فى هذه المشروعات ، ويوجد معيـار رأس المال ، حجم المبيعات وقيمتها ، مستوى التنظيم الادارى والفنــى ٠٠ إلــخ . وأيا كانت هذه المعايير يميل الشرح عادة إلى اعتماد معيـار العمـل ورأس المال أو الجمع بينهما باعتبارهما أكثر المعايير شيوعاً فى التطبيق والاستعمال فبالنسبة لمعيار العمل :

يعتمد هذا المعيار فى التقسيم بين المشروعات على عدد المشتغلين فى كل مشروع بحيث يتراوح عددهم بين حد أقصى وحد أدنى .

فعلى سبيل المثال ، إعتمدت بعض الدراسات فى دول الأسيان والتى قام بها كل من Bruch & Hiemenz على التقسيم التـالى بالنسـبة للأنشـطة الصناعية :

- الصـنـاعة الأسرية ١ - ٩ مشتغل
- الصناعات الصغـيرة ١٠-٤٩ مشتغل
- الصناعات المتوسطة ٥٠-٩٩ مشتغل
- الصناعات الكـبيرة ١٠٠فأكثر مشتغل

وهنا يلاحظ أنه تقسيم تحكمى لا يسنده سند علمى أو فنى . كما أن هذا المعيار قد يناسب بعض الدول ولا يناسب البعض الآخر . إذ فى الولايات المتحدة مثلاً يعد المشروع صغيراً إذا كان يعمل فيه أقل من ٢٥٠ عامل (وهو ما يعد مشروعاً ضخماً بالمعيار السابق) وهذا يتفق مع طبيعة وحجم ومستوى تطور الاقتصاد الأمريكى . كما أنه فى داخل الاقتصاد الأمريكى ذاته وفى بعض القطاعات تعد المنشأة صغيرة إذا كان يعمل بها أقل من ألف عامل – وهكذا . وفى اليابان المشروع الصغير والمتوسط يعد ذلك الذى يعمل فيه أقل من ٣٠٠ عامل فى تصنيع السلع وأقل من ١٠٠ عامل فى مجال تجارة الجملة و ٥٠ عامل فى تجارة التجزئة . أى أن اليابانيين جمعوا بين عدد العاملين ونوع المجال الذى يعملون فيه .

وبالنسبة لنا فى مصر ، نرى أن المعيار السابق لا ينطبق حيث أن المشروع أو المنشأة تعد صغيرة إذا كان يعمل بها ٥-٢٠ فرداً وما يزيد عن ذلك يعد من قبل المنشآت المتوسطة وما يزيد عن الـ ٥٠ عامل يعد من المشروعات الكبيرة نسبياً فى اقتصاد بحجم الاقتصاد المصرى . ومع كل هذا فلا يصلح هذا المعيار بمفرده كأساس التقسيم .

بالنسبة لمعيار رأس المال :

يعتمد هذا المعيار فى تقسيمه إلى تحديد حدود دنيا وعليا لحجم الأموال المستثمرة فى المشروع لتصنيفه من حيث الحجم بحيث يكون صغيراً إذا لم يجاوز الاستثمار فيه مبلغاً معيناً وهكذا .

ويثور جدل بين الكتاب حول الاعتماد على رأس المال الثابت فقط ، أم يضاف إليه رأس المال المتغير أم يضم إليهما التكاليف الاستثمارية . والرأى الراجح هو الاعتماد على رأس المال الثابت ، هذا لأن رأس المال العامل (الجارى) قد يفوق بكثير رأس المال الأول ومن ثم قد يتسبب فى

خروج الكثير من المشروعات من طائفة المشروعات الصغيرة وضمها للمشروعات الكبيرة رغم صغر حجم استثماراتها الثابتة هذا من ناحية . ومن ناحية ثانية ، يبرر هؤلاء رأيهم بأن رأس المال العامل متغير ومتغلب ويشترط فى المعيار الثبات أو الإستقرار النسبى للاعتماد عليه فى التقسيم . ومن ناحية ثالثة يضيفون إلى ذلك ، أن رأس المال الثابت دون الجارى هو الذى يعطى مؤشرات حقيقية عن حجم المشروع من حيث الآلات والعدد والتجهيزات التى قد يمتلكها أو حجم الإنتاج ونحو ذلك .

وتأسيساً على هذا المعيار ، تعد المنشأة الصناعية صغيرة الحجم . إذا لم يتجاوز فى بلد كالهند رأسمالها الثابت Fixed Capital مائتى ألف دولار . هذا بينما أنها تعد كذلك إذا كان رأسمالها ٢٥٨ ألف دولار فى بلد كاليابان . وفى هذا الصدد يرى البنك الدولى أن المشروع الصغير هو ذلك الذى لا يتجاوز رأسماله الثابت ٢٥٠ ألف دولار (أسعار ١٩٧٦) ، هذا فى حين توصى منظمة العمل الدولية (ILO) بألا يجاوز رأس المال الثابت مائة ألف دولار فقط وأن يكون متوسط نصيب العامل ألف دولار يمكن أن يزيد إلى خمسة آلاف فى بعض الصناعات [(١)] .

وبالنسبة لجمهورية مصر العربية لا يوجد تعريف رسمى لما يعد مشروعاً أو منشأة صغيرة بوجه عام وإنما توجد اجتهادات من بعض الجهات . إذ ذهب البعض إلى القول بأن المنشآت الصناعية الصغيرة هى تلك التى لا يزيد عدد العاملين فيها عن مائة مشتغل وحجم رأسمالها الثابت من الآلات والمعدات (دون الأراضى والمبانى) لا يتجاوز ٥٠٠ ألف جنيه أى أن متوسط نصيب العامل من رأس المال لا يزيد عن خمسة آلاف جنيه مصرى . وهذا الاقتراح يحمل بعض المضامين بالنسبة لأسلوب الإنتاج

---

(١) صفوت عبد السلام عوض الله ، ١٩٩٤ : ٢٩٦ - ٣٠٥ .

والتنظيم والتكنولوجيا المستخدمة .. إلخ . ونرى من جانبنا أن معيار حجم رأس المال وإن كان مقبولاً ، إلا أن هناك مبالغة فى عدد العمال ومن ثم تقليل متوسط نصيب العامل من رأس المال لذا فهو يعد تحديداً تحكمياً يتجاهل الكثير من المتغيرات الاقتصادية وارتفاع معدلات الأسعار خاصة بالنسبة للآلات والمعدات وهو بذلك يصدق أكثر ما يصدق بالنسبة للأنشطة الخدمية . لذا نجد أن بنك التنمية الصناعية يعرف الصناعات الصغيرة بأنها الصناعات التى لا يزيد رأسمالها الثابت (دون الأراضى والمبانى) عن مليون وأربعمائة ألف جنيه مصرى ولا يتجاوز عدد العاملين فيه عن مائة عامل . وهو هنا نجده يضاعف حجم رأس المال تقريباً .ومع ذلك نعتقد أن الملاحظات التى أبديناها على التعريف الأول تصدق بالنسبة لتعريف البنك الصناعى للتنميةومن جانبنا نرى أن محاولة وضع تعريف للمشروع أو المنشأة الصغيرة لا تخلو من فائدة عملية للاعتبارات الآتية :

- يفيد تحديد ماهية المشروع بالنسبة لإجراءات التأسيس والموافقات والسجل التجارى والاشتراطات والمعايير الواجب استيفائها قبل البدء فى ممارسة العمل .
- يفيد كذلك فى المعاملة المالية والتسهيلات الائتمانية .
- يفيد فى المعاملة التفضيلية من حيث الضرائب والرسوم وغير ذلك من الأعباء المالية .. ألخ [1] .

وهنا نقترح وجوب تبنى تعريف لما يعد مشروعاً صغيراً من الجهات المعنية ويراعى فيه ، الجمع بين مختلف العناصر الحيوية مثل عدد العاملين ، رأس المال ، نوعية وحداثة الأجهزة والمعدات وطبيعة النشاط الذى يمارسه المشروع ، والقطاع الذى يعمل فيه، من جهة، وأن يتسم هذا التعريف

[1] للمزيد أنظر صفوت عبد السلام ، مرجع سابق : ٣٠٦ - ٣٠٨ .

بالمرونة والتغير حسب اختلاف الظروف الاقتصادية الاجتماعية التى يمر بها الاقتصاد وأن يعاد النظر فيه كل مدة زمنية معينة لنقل ٣-٥ سنوات .

ثانياً : الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة :

لقد لعبت هذه المشروعات دوراً هاماً فى دفع التقدم فى الكثير من الاقتصادات التى تعد متقدمة الآن . وما زالت تلعب دوراً رئيسياً وإن اختلفت طبيعته ووزنه النسبى . لذا فإنه من الخطأ النظر إلى هذه المشروعات على أنها كانت مرحلة عن طريق التطور فى هذه الاقتصادات ، فهى مستمرة ودورها هام ولا غنى عنه . إذ تشكل - كما يرى البعض - البنية الأساسية اللازمة لغيرها من المشروعات وذلك بقيامها بدور الصناعات المغذية والمساعدة هذا بالإضافة إلى ما تؤديه من منافع أخرى للاقتصاد . فعلى سبيل المثال ، تشكل هذه الصناعات فى اليابان - حسب التعريف اليابانى - حوالى ٩٩٪ من المشروعات المنشأة فى

هذا البلد من حيث العدد ، ٥٥٪ من إجمالى قيمة السلع المصنعة فى اليابان من حيث الإنتاج وتستوعب حوالى ٨٠٪ من المجموع الكلى للعمالة باستثناء عمال الصناعات الأولية كالزراعة والصناعات التكميلية وما أشبه [1] .

وبالنسبة للدول الغربية مثل فرنسا وسويسرا والولايات المتحدة ، يلاحظ أن هذه المنشآت تلعب دوراً هاماً . فعلى سبيل المثال ، نجد شركة مثل " رابثيون " للصناعات الألكترونية فى فرنسا تشترى ٥٦,٦ ٪ من مستلزمات إنتاجها من شركات صغيرة وأن ٤٥٪ من عملياتها التى أعطيت لمنشآت أعمال كبيرة أعيد التعاقد عليها من الباطن مع منشآت أعمال صغيرة . وفى إيطاليا اعتمدت الحكومة الإيطالية فى التغلب على مشكلة العمالة الزائدة على تشجيع نشر المنشآت الصغيرة ذات الكثافة العمالية المتوسطة وفقاً لخطة

---

[1] صفوت عبد السلام ، ١٩٩٤ .

استمرت من ١٩٥٥-١٩٦٤ [1] .

وتزداد أهمية المشروعات الصغيرة بالنسبة للـدول الناميـة بـالنظر لطبيعة المرحلة الاقتصادية التى تمر بها ولما تعانيه من مشـاكل اقتصاديـة عديدة يأتى على رأسها عدم توافر النقد الأجنبى ، الاعتماد علـى الاسـتيراد للآلات والمعدات والأجهزة ، البطالة بمختلف صورها . وتدل على أهمية هذه المشروعات تجربة دول النمور الآسيوية حيث لعبت هذه المشـروعات دوراً هاماً فى تخفيف حدة البطالة وزيادة الصادرات ؛ إذ يقدر أنها تسهم بـ ٣٥٪ من إجمالى الصادرات الكورية . كما لعبت دوراً هاماً فى الاقتصاد الهنـدى حيث تنتج المشروعات الصغيرة – حسب التعريف الهندى – حوالى ٣٨٪ من إجمالى الإنتاج الصناعى بها وتستوعب أكثر من ٥٠٪من العمالة الصناعية [2] وبالنسبة لمصر صرح السيد وزير الاقتصاد أن حوالى ٩١٪ من العمالة فـى عير قطاع الزراعة تعمل فى منشآت يقل عدد العاملين فيها عن ١٥ عـاملاً وهو بذلك يشير إلى دور المشروعات الصغيرة من وجهة النظر المصريـة . ويضيف أن مثل هذه المشروعات تشكل عصب قدرة الاقتصاد المصرى على النمو والتنمية [3] .

ونخلص مما سبق إلى أن الصناعات الصغيرة تلعب دوراً هاماًمؤثراً فى الاقتصادات المختلفة .

---

[1] لمعرفة نماذج وأمثلة عديدة فى هذا الخصوص أنظر ، محمد عبـد الفتـاح المنجـى ، ١٩٨٨ : ٧٥-٧٧ ، وصفوت عبد السلام ،١٩٩٤ : ٢٩٣-٣١٤ .

[2] للمزيد أنظر ، محمد عبد الفتاح المنجى ، مرجع سابق ، ٧٦ ، محمد عبد الشفيع عيسى ، نوفمبر ١٩٨٨ : ٦٥٢ .

[3] حديث تليفزيونى للدكتور/ يوسف بطرس غالى ، وزير الاقتصاد المصرى فى برنامج " رئيس التحرير " فى ١٩٩٨/٥/٢٧ .

والسؤال كيف ؟

نعتقد أنها تستطيع ذلك من خلال ما تتسم به مــن مزايـا لا تتوافــر للمشروعات الكبيرة والضخمة ونتناول هذه المميزات على النحو التالى :

- انخفاض متوسط رأسمال المشروع ، وكذلك التكلفـــة الاســتثمارية لــه . وتشمل هذه الخصيصة إقامة هذه المشروعات فى مختلف المجــالات ممــا يحقق منافع عديدة للاقتصاد .

- تعبئة المدخرات وحسن توظيفها توظيفاً إنتاجياً أو خدمياً بدلاً من أن تظــل سائلة أو خاملة . إذ من المعروف أن النقود الســائلة تشــكل عبئــاً علــى الاقتصاد وتمارس ضغوطاً تضخمية عليه كما أنها إذا ظلت خاملة فهــذا يعنى حرمان الاقتصاد من مورد هام من موارده الاقتصادية . وفى النهاية ان انتشار مثل هذه المشروعات يعنى توسيعاً لقاعدة الملكية . بمــا يعمــق الشعور بالانتماء الاقتصادى ويكون لكل فرد مصلحة فــى الحفــاظ علــى دعــم الاقتصاد الوطنى .

- التكامل القطاعى ، تسهم المشروعات الصغيرة فى التكامل بيــن مختلــف القطاعات الاقتصادية من خلال الروابط الأمامية والخلفية العديــدة التــى تنشئها مع القطاعات الأخرى . وذلك كأن تعتمد المنشآت الزراعية علــى الصناعية أو العكس والإثنان قد يعتمدان على منشآت الخدمات وهكذا .

كما توجد مثل هذه الروابط فى داخل القطاع الواحد خاصة فى مجال قطاع الصناعة من خلال ما يعرف بالتعاقد مــن البــاطن والمشــروعات المغذية والمشروعات المكملة . هذا التكامل القطاعى (المرونةالقطاعيــة) يحقق فى الواقع – ميزة هامة تتمثل فى أن النهوض والتطور الاقتصــادى يكون شاملاً ، لا أن تنمو بعض القطاعات على حساب البعض الآخر وهو ما يعرف فى الأدب الاقتصادى بالمرض الهولندى Dutch disease . كمــا

أن تخلف بعض القطاعات يعنى تخلفاً فى مستويات العاملين بها من حيث الدخل والمعيشة والتعليم ونحو ذلك أى يؤدى ذلك إلى التمايز الطبقى ، الأمر الذى تحرص الحكومات الرشيدة على تجنبه .

- التكامل الإقليمى ، إن ما تتسم به إقامة المشروعات الصغيرة من مرونة وما تتمتع به من دعم يسهل انشائها فى مختلف المناطق الإقليمية حتى النائية منها . ومثل هذا الانتشار يحقق بدوره مزايا عدة أهمها التنمية الإقليمية المتوازنة وعدم تهميش بعضها أو تنمية بعض الأقاليم على حساب البعض الآخر . وهذا التوازن يسهم فى تحقيق التماسك الاجتماعى ، التوازن الاقتصادى والبيئى ، وقف أو على الأقل الحد من تيار الهجرة من الريف إلى المدينة وما ينجم عنها من مشاكل اقتصادية واجتماعية وإنسانية عديدة .

كما لا يخفى أن الانتشار الإقليمى يساعد على حسن استغلال الموارد المحلية وهو ما يحقق فوائد جانبية عديدة Spill - over benefits مباشرة وغير مباشرة لمختلف فئات المجتمع .

والصناعات الصغيرة تستطيع فى حالة دعمها وتشجيعها ومساعدتها على حل مشاكلها أن تهيىء السبيل لخلق العمالة الماهرة المدربة من خلال ممارسة الأعمال بنفسها واكتساب الخبرات والمهارات التى قد تنقلها إلى أنشطة أخرى ، هذا من ناحية . ومن ناحية ثانية ، تهيىء هذه المشروعات السبيل لخلق كوادر بشرية إدارية وخبرات تنظيمية هامة فى إدارة المشروعات الصغيرة يمكن أن تكون ذات نفع بالنسبة للمشروعات الكبيرة . ومن ناحية ثالثة أن نشر المشروعات الصغيرة يفتح المجال أمام توسيع القاعدة لخلق طبقة من المنظمين القادرين على اتخاذ القرارات بإنشاء وابتكار أعمال ومشروعات جديدة أو منتجات جديدة فى أماكن جديدة

وخلق ما يعرف بثقافة business-like culture وإدارته . ولعل هذا يعد أحد أهم الفوائد التى تسعى مختلف الدول لتحقيقها من تشجيع إقامة مثـــل هـــذه المشروعات . إذ مع مرور الوقت ويعد تراكم الخبرات لــــدى مثـــل هـــذه الطبقات عصباً رئيسياً فى خلق قطاع خاص ذات عقليـــة إنتاجيـــة يمكـــن الاعتماد عليه لتحقيق التنمية فى المستقبل كما حدث فى اليابـــــان والكثـــير مـــن دول جنوب شرق آسيا .

- المشروعات الصغيرة تسهم من خلال كل ما سبق ومن خلال انتشارها أفقياً ورأسياً فى خفض مشكلة البطالة فى الكثير من الدول ، مثلما فعلت بالنسبة لدول جنوب شرق آسيا .

- تسهم هذه الصناعات فى تحسين وضع ميزان المدفوعات . إذ أنــــه نظـــراً لاعتمادها على الموارد المحلية فى الأساس ، ونظراً لتوجه بعض أنتاجهـــا لإشباع الحاجات فى السوق المحلية ويتجه البعض الآخر للتصديـــر تعمـــل على خفض الواردات وزيادة الصادرات .

وتزداد أهمية إنتاج هذه المشروعات فى هذا الجانب كلما ارتقـــت جـــودة منتجاتها لتستطيع النفاذ إلى السوق العالمية على أسس تنافسية تتعلق بالسعر والجودة .

- يمكن أن نضيف أن الكثير من هذه المشروعات يمكن أن تكون له أهميـــة من خلال الحفاظ على الطابع الوطنى لبعض الصناعات والأنشطة مثلما هو الحال بالنسبة للمنسوجات ، الجلود ،الموبليات ... ، الخ وهـــى أنشـــطة تكون ذات ميزة تنافسية فى السوق المحلية والدولية .

الخلاصة أن المشروعات الصغيرة تلعب دوراً محورياً فى مختلـــف الاقتصادات وفى كل الجوانب لا يقل أهمية عن دور المشروعات الكبرى . إذ قد لا تعتمد المشروعات الأخيرة عليها للحصول على كثير من المدخـــلات ،

تستوعب العمالة ، تخفف من مشكلة البطالة ، تضخ الانتاج للسوق المحلية تزيد حجم وقيمة الصادرات ، تعمل على تعبئة الموارد وحسن توظيف المدخرات ، استغلال الموارد المحلية .. الخ .

ثالثاً : المشاكل والعقبات :

لقد دأبت كل الدراسات التى أجريت حول الصناعات الصغيرة على ترديد ذات المشاكل التى تعوقها عن الاسهام الفعال فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مختلف الدول.

وتخلص هذه المشاكل فى :

مشاكل التمويل : صعوبة الحصول على التمويل الكافى من ناحية أو صعوبة الشروط المصاحبة لهذه العملية من ناحية أخرى.

مشاكل التسويق : وهذه المشاكل تنقسم إلى قسمين : **الأول** ، المنافسة الداخلية ويعود ذلك، أن نجاح أحد المشروعات الصغيرة يدفع الغير إلى إنشاء ذات المشروع مما يعمل على تزايد أعدادها وتكرار ذات المنتجات ومن ثم خلق جو من المنافسة الخانقة فى الداخل ليس بهدف التحسين والتطوير وإنما التكرار. ولعل هذا يفسر بضعف المقدرة التنظيمية فى هذه الدول وضعف القدرة على الابتكار مما يدفع إلى تقليد للمشروعات التى ثبت جدواها.

الثانى : المنافسة الخارجية وهى المنافسة التى تواجهها هذه المشروعات من السلع الواردة من الخارج والتى تتبعها شركات كبيرة أو حتى صغيرة تعمل فى ظل ظروف أفضل مما تعمل بها المشروعات الوطنية وسواء دخلت الى السوق الوطنية بطريقة مشروعة أو غير مشروعة.

مشاكل تتعلق بنقص الكوادر العمالية المدربة والمؤهلة تأهيلاً جيدا

مشاكل تتعلق بالنقص فى الترابط بين هذه المشـــروعات ومشـــروعات البحث العلمى والتطوير الوطنية.

تعانى هذه المشروعات (وغيرها !) من نقص وجود قـــاعدة بيانـــات متكاملة واضحة عن الخريطة الاستثمارية للاقتصاد.

المعاملة الضريبية المجحفـــة فـــى ضرائـــب الدخـــل أو الضرائـــب الجمركية[1]

نكتفى بهذا القدر من المشاكل إذ أصبحت معروفة للجميع وتوجد فـــى كل الكتابات فى هذا الشأن . **إلا أن ما يجب توضيحه وإبرازه هو ما هـــى أهم المضامين الاقتصادية والاجتماعية للتحولات الداخلية والعالمية على الصناعات الصغيرة وهو ما نعرض له فى الجزئييـــن القـــادمين. وفـــى النهاية نعرض المتطلبات اللازمة لمواجهة هذه التأثيرات.**

رابعاً : التحولات المحلية والمشروعات الصغيرة:

شهد وما زال يشهد الاقتصاد المصرى العديد من التغـــيرات الهامـــة على كافة الأصعدة ولقد تناولت هذه التغيرات كافة العناصر المكونة لهـــذا الاقتصاد وهيكله وكذلك السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية - الخ.

- فمنذ أوائل السبعينات اتجهت مصر نحو تبنى فلسفة اقتصادية مغايرة لمـــا كانت تسير عليه فى الخمسينات والســـتينات - وهـــى فلســـفة التحريـــر الاقتصادي التى عرفت فى ذلك الحين بسياســـة الانفتـــاح الاقتصـــادى . وهدفت هذه السياسة إلى جذب رأس المال العربى والاجنبـــى للاســـتثمار فـــى الاقتصاد المصرى وإفساح المجال للقطاع الخـــاص ليلعـــب الـــدور

[1] انظر مختلف الدراسات السابقة وغيرها.

الرائد فى هذا الصدد. ومن هنا جاءت القوانين المتعاقبة لتهيئة البيئة التشريعية اللازمة فصدر القانون ٦٥ لسنة ١٩٧١، ق ٤٣ سنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧، ثم القانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وأخيراً القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧. والقاسم المشترك فى روح هذه القوانين جميعاً أنها تشجع الاستثمار من خلال تقديم التسهيلات والحوافز والضمانات الضرورية.

- أنه منذ نهاية الثمانيات عكفت الحكومة المصرية على اتباع سياسات اقتصادية ومالية ونقدية تحررية على نحو متدرج من خلال العمل على تحرير سعر الفائدة، سعر الصرف، خفض العجز فى الموازنة، تحرير الاسعار، خفض الدعم، تخفيض القيود على التجارة الدولية.. الخ.

كل هذه التغيرات تمت فى إطار ما يعرف ببرنامج الاصلاح الاقتصادى Economic Reform ، وهنا بدأ دور الدولة يشهد تغيرات فى طبيعته لتتحول من الدولة المتدخلة بشكل مباشر فى الاقتصاد إلى التدخل بشكل غير مباشر وهو ما يعرف بالدولة الفاعلة اقتصادياً أى التى تراقب وتدير بفعالية ولكن بشكل غير مباشر من خلال الكوابح والحوافز.

ومنذ أوائل التسعينات وضعت الدولة قانوناً هاماً يمثل البداية الحقيقة للتحول الاقتصادى فيها هو القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وهو قانون قطاع الأعمال العام. وتدور فلسفة هذا القانون حول وضع الاطار التشريعى اللازم لتحويل شركات القطاع العام التى كانت تخضع لقانون سنة ١٩٨٣ إلى شركات قطاع أعمال تدار وفقاً لقواعد الحساب الخاص وتخضع للقانون الخاص وتعتمد على ذاتها وتعمل وفقاً للقواعد الاقتصادية السليمة وليس وفقاً للإعتبارات السياسية والاجتماعية والايدولوجية أو المذهبية.

وفى ظل هذا القانون يجرى العمل كذلك على تحويل العديد من شـــركات قطاع الأعمال العام إلى شركات خاصة لمستثمرين محليين أو أجانب فـــى اطار برنامج يعرف ببرنامج الخصخصة Privatization وتتم عمليـــة البيـــع بطرق عديدة ومتنوعة. أى أصبحت تسود ثقافة المشروع الخاص وبيئـــة العمل الخاص وليست ثقافة المشروع العام وبيئته.

وكان لا بد أن تصاحب هذه التوجهات والسياسات اجراءات أخرى مماثلة فى مجالات عديدة كسوق العمل وسوق المدخلات وعناصر الانتاج .. الخ.

وكان من الطبيعي كذلك أن تنعكس هـــذه التحـــولات علـــى الأنشـــطة الاقتصادية المختلفة ومن بينها أنشطة المشروعات الصغيرة لتخلق تحديات عديدة لها، كما قد تهيئ لها فرصاً يجب حسن استثمارها.إذ يوجد تخـــوف من أن إفساح المجال للقطاع الخـــاص لانشـــاء المشـــروعات الصغـــيرة والكبيرة أيضاً) كما يريد، قد يؤدى إلى خلق العديـــد مـــن المشـــروعات الأسرية فى ذات النشاط مما يؤدى إلى خلق منافسة ضارية فيما بينها.

- تحرير السياسات الاقتصادية الكلية واللجـــوء غلى الأسعـــار الاقتصاديـــة فى مجالات سعر الفائدة وسعر الصرف والمدخلات فى ظل مبدأ Get The Prices Right خلق الكثير من التحديات للصناعات والأنشطة التـــى ظلـــت تعمل ردحاً طويلاً من الدهر فى ظل الرعايـــة الأبويـــة للدولـــة، تحقيقـــا لأغراض سياسية وإجتماعية . إذ أصبحت المشروعات مطالبة بأن تشترى الأشياء بأثمانها الحقيقية بما يعكس ندرتها الواقعية. وهنـــا نجـــد أن نفقـــة الكثير من المنتجات والسلع قد ارتفعت ومن ثم تضعف القدرات التنافسـية للكثير من السلع والخدمات الوطنية.

فعلى سبيل المثال ، بالنسبة لإحدى أهم الصناعات فى الاقتصـــاد المصرى وهى صناعة النسيج والتى يعمل فيها العديد من شركات القطاع

العام وتقدر الاستثمالار فيها بـــ ٢٥ مليار جنيه [1] مصرى. والتى يعمل أكثر من ٢٣٥٦ منشأة تابعة للقطاع الخاص أدت السياسات السابقة إلى خلق التحديات الآتية بالنسبة لها :

– ارتفاع أثمان مدخلات الانتاج الأساسية مما أدى إلى مضاعفة تكلفة الانتاج عدة مرات. إذ ارتفع ثمن قنطار القطن الخام إلى ٥٠٠ جنية مصرى مقارنة بـــ ٢١١ جنية فى الهند و ٢٦٣ فى الولايات المتحدة ، وارتفع ثمن كيلو الغزل ١٤,٦ جنيه من ٨,٥ جنيه فى الهند والباكستان وأصبح طن الأقمشة من الألياف تسعة ألاف جنيه فى مصر مقابل ٦,٢ الف جنية فى الهند [2] .

كما إرتفعت أثمان بقية العناصر المساعدة لهذه الصناعات بنسب تتراوح بين ٦٠-١٦٠٪ . هذا بالإضافة إلى خضوع هذه الصناعة لأكثر من أربعة عشر نوعاً من الضرائب والرسوم، خضوع وارادتها من الألات والأجهزة للضرائب الجمركية والضريبية لضريبة المبيعات. ارتفاع أسعار الفائدة على القروض التى تحصل عليها، عدم توافر النقد الأجنبى لأن الكثير من هذه المشروعات ظلت تعمل لتصريف إنتاجها فى السوق المحلية وليست الدولية فى ظل

– الحماية المرتفعة. وأدى تحرير سعر صرف الجنية المصرى إلى انخفاض قيمة الجنية فى مواجهة العملات الرئيسية فى العالم مما أدى إلى إرتفاع قيمة الواردات بالنسبة للمستورد الوطنى الأخر مما انعكس بدوره على هيكل عناصر التكلفة والأثمان وفى النهاية القدرة على تصريف الانتاج خاصة فى ظل اشتداد المنافسة.

---

(1) للمزيد أنظر النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى، عدد (٤) مجلد ٥٠ ، ١٩٩٧ : ١١ – ٢٠.

(2) النشرة الاقتصادية المصرفية لبنك القاهرة، عدد سبتمبر ١٩٩٧.

كذلك تواجه هذه الصناعة فـي مصر تحـدى خطير وهـام يتمثل فى المنافسة الواردة من الخارج ، خاصة مع المصريين العـاملين بالخـارج والتى يمكن أن تصل قيمتها إلى عدة مليارات من الدولارات . فإذا فرضنا أنه يوجد بالخارج ٢,٥ مليون مصرى ويعود كل مصرى ومعه مشتريات من المنسوجات قيمتها ألف جنية فقط فإن هذا يعنى دخول السوق المصرية ما يساوى قيمته ٢,٥ مليار جنيه. وإذا أضفنا إلى ذلك أن قيمة المنسوجات المهربة إلى الداخل عبر الحدود ومن المناطق الحرة تصل تقديراتها إلـى ٢-٣ مليار جنيه لاتضح لنا مدى التحدى الحقيقى الـذى تواجهـة هـذه الصناعة فى سوقها الوطنية. لذا لا عجب أن نجد أن قيمة المخزون الأكثر تصل تقديراتها ١,٧٥ مليار - ٣ مليار جنيه مصرى بصفة عامـة لـدى مشروعات القطاع العام والخاص.

ويضاف إلى ذلك أن هذه الصناعة تعانى للأسباب السابقة من اهتزاز إنتاجها وعدم الدقة فى احترام المواعيد والأفتقاد للرقابة الصارمـة فـى الجودة والمواصفات، أو ظلت معتمدة أن كل ما تتجه وتوجهه للسـوق سيتم شراءه وليس إنتاج ما يحتاجه المستهلك بالفعل فى ظل فلسفة الحماية والرعاية الأبوية التى كانت سائدة لفترة ليست بالقصـيرة، ممـا أفقدهـا بعض الوقت التوازن للتكيف مع المتغيرات الجديدة، وتراكـم المديونيـة وتدهور الموقف الحالى من هذه الشركات [1].

ونعتقد على جانبنا أنه إذا كانت التوجيهات العامة فى الفلسفة الاقتصاديـة المحلية الجديدة قد أسفرت عن مثل هذه التحديات لصناعة النسيج وغيرها خاصة المشروعات الصغيرة، فغن الدولة قد اتخذت العديد من الإجراءات

---

[1] للمزيد حول المشاكل أنظر النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى ونشرة بنك القاهرة وكذلك بحث د. محمد حليلي الحمزاوى المقدم فى مؤتمر كلية تجارة المنصورة ٢٨ - ٣٠ أبريل ١٩٩٨.

التى يمكن أن تفيد الصناعات الصغيرة خاصة. ومن هذه الإجراءات:

- إنشاء الصندوق الإجتماعي للتنمية وذلك ليلعب دوراً يوزان الآثـــار التـــى تنجم عن عملية التجول. وبالفعل استطاع الصندوق تقديـــم العديـــد مـــن القروض بمئات الملايين من الجنيهـــات مـــن خـــلال شـــبكات المكـــاتب الإقليمـــية التى تنتشر خدماتها فى مختلف أرجاء مصر.

وإستطاع من ثم الصندوق أن يسهم فى خلق عشرات الألاف مـــن فرص العمل لشباب مصر من خلال تشجيعهم على إقامـــة مشـــروعاتهم الصغيرة [1] هذا بالإضافة إلى قيام الصندوق بإجراء الدراسات حول بعض الصناعات الهامة فى السوق المصرية مثل "صناعة السيارات وذلك لتقديم القروض لتصنيع مكوناتها من خلال وحدات الإنتاج الصغيرة كذلك" [1] .

- كذلك من الأمور الجيدة والتى يمكن أن تسهم بإيجابية فى تخفيـــف حـــدة مشاكل وتحديات المشروعات الصغيرة إصدار قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ والخاص بالتأجير التمويلى. إذا يمكن لهذه الآلية الجديدة أن تتنح لراغـــب الإستثمار من صغار المنظمين ورجال الأعمال الحصـــول علـــى الآلات والمعدات ، إدخال التحديات والتطوير المستمر على تكنولوجيـــا الإنتـــاج وفنونه دون أن يكونوا فى حاجة لتجميد جزءاً كبيراً من رأســـمالها فـــى المشروع منذ البداية.

هذا بالإضافة إلى ما تبذله الدولة من مختلف جهاتها ذات الصلة مـــن جهود لتقديم الدراسات والمساعدة على التسويق من خلال إقامة المعارض فى الداخل والخارج...الخ.

---

(١) للمزيد أنظر "أعمال ندوة المشروعات الصغيرة وتوسيع قاعدة رجال الأعمال فى مصر" والتى نظمتها كلية تجارة عين شمس، ١٦ – ١٧ سبتمبر ١٩٩٧.

خامساً : التحولات العالمية والمشروعات الصغيرة :

يشهد العالم تحولات سياسية واقتصادية عديدة ذات مضـــامين هامـــة بالنسبة للاقتصاديات الوطنية المختلفة وللعنـــاصر المكونـــة لهـــا علـــى المستويات الكلية والجزئية ويمكن إيجـــاز أهـــم

هذه التحولات ومضامينها بالنسبة للمشروعات الصغيرة على النحـــو التالى :

- تفكك الكتلة الإشتراكية بزعامة الإتحاد السوفيتى السابق من جهة وتحـــول الفلسفة الاقتصادية فيها للأخذ بقوى السوق. هذا التحول السياسى وكذلـــك الاقتصادى، أدى إلى حرمان الإقتصاد المصرى من أحد أهـــم الأســـواق التقليدية التى ظل يعتمد عليها - على نحو غير صحيـــح - لفـــترة زمنيـــة طويلة. كما أن تحولها نحو الأخذ بإقتصاد السوق جعل الإعتبارات الحاكمة لوارداتها من مصر مختلفة حيث أصبحت تحكمها أساسا القـــدرة علـــى الإمداد بالسلع الجيدة والمنافسة لما تقدمه الدول الاحزب.
- يلاحظ أن العالم يمر حالياً بموجه كبيرة مـــن حركـــات الإندمـــاج بيـــن المشروعات الكبيرة لتصبح مشروعات عملاقه فى مجالات مثل صناعـــة السيارات، صناعة الإلكترونيات، صناعة الطائرات وحتـــى فـــى مجـــال صناعات الأغذية - إلخ. وتمثل التحولات وغيرها وما تســـفر عنـــه مـــن وجود شركات ضخمة قد تمثل تهديداً للصناعات الصغيرة حيث يعتقـــد أن الشركات الكبرى تتوافر لديها ما يعرف باقتصاديات الحجم، القدرة علـــى الإنفاق على البحث والتطوير والابتكار والتحديث الدائم، القدرة علـــى أن تجوب وتنفذ بالأسواق العالم المختلفة على نحو أفضـــل ممـــا تســـتطيعه

---

(1) للمزيد أنظر نشرات الصندوق المختلفة وكذلك إعداد : ١٩٩٧/١٠/١٣ ، ١٩٩٧/٩/١ ، ١٩٩٧/٤/١٢ ، ١٩٩٧/٩/٢٢ من الأهرام الإقتصادى .

المشروعات الصغيرة من حيث القدرة والتكلفة واستطاعة تقديم خدمة ما بعد البيع والاستمرارية فى السوق الأجنبية بصفة مستمر وهكذا.

- اتفاقات اورجواى وإنشاء منظمة التجارة العالمية WTO [1] لتحرير التجارة العالمية. والواقع أن هذه الاتفاقات - دون الدخول فى تفصيلاتها - أدت إلى التوسع فى تحرير التجارة على أسس أفقية ورأسية بما يمكن القول معه أنها تشكل اتفاقات لإدارة الاقتصاد العالمى على أسس دولية وليس مجرد تحرير التجارة العالمية. إذا شمل التحرير السلع الزراعية، والمنسوجات، والخدمات بمختلف انواعها، الاستثمارات الأجنبية، الجوانب التجارية فى الملكية الفكرية، المزايدات والمناقصات الحكومية... الخ.وهناك اتجاه لأن يشمل ذلك وضع قواعد للبيئة الدولية ومستويات ومعايير العمل الدولية. كما أدت الاتفاقات الى تعميق التحرير رأسياً من خلال إلغاء نظام الحصص والأساليب الكمية باعتبارها أمراً كريهاً فى التجارة الدولية وتحويلها إلى تعريفة جمركية وأن يتم تخفيض هذه بدورها بشكل تدريجى ومستمر خلال فترات زمنية معينة تختلف حسب درجة تقدم الدول والسلع والخدمات المطلوب تحريرها[2] .

- يشهد العالم كذلك تحولات هامة فى مجال تكنولوجيا المعلومات وتزايد الوزن النسبى لهذا القطاع لدرجة أنه اصبح يشكل صناعة متطورة فى حد ذاتها من جهة وتعد مدخلاً أساسياً للعديد من الصناعات والأنشطة الخدمات الأخرى ويشكل أكثر من ٨٠ - ٩٠٪ من القيمة المضافة فيها.

- كما يشهد العالم ثورة فى مجال تكنولوجيا الاتصالات لدرجة اصبح يشكل قرية الكترونية موحدة يستطيع ان يعرف الإنسان ما يدور فى أقصاها -

---

(1) World Trade Organisation

(2) للمزيد انظر بحثنا والمنافسة الدولية وتحرير التجارة العالمية، ١٩٩٦.

أقصاها دون عنت أو تكلفة كبيرة وليس أول على ذلك من انتشار الأطباق الهوائية وشبكات الانترنت والمعلومات. وهذه الوسائل الجديدة وغيرها خلقت ما يمكن القول بالسوق الدولية الموحدة، محورة النموذج الغربى فى الإنتاج والإستهلاك، وساعد ذلك على ما أصبح يعرف بالإعلان العابر للحدود Transfrontier Advertisment .

هذه التطورات وغيرها تعنى - لاشك - الكثير بالنسبة للإنتاج الوطنى فى الدول النامية وخاصة بالنسبة للمشروعات الصغيرة :

- إذ أن تحرير التجارة العالمية يوسع دوائر المنافسة الشديدة فى مواجهة المشروعات الصغيرة فى السوق المحلية والدولية فى ظل السوق الموحدة وبدعم الحملات الإعلانية العابرة للحدود والنافذة التأثير أى أن النطاق الجغرافى للمنافسة امتد ليشمل السوق المحلية وامتدت دوائر المنافسة لتشمل مختلف القطاعات السلعية والخدمية فى الزراعة والصناعة بمختلف أنواعها وعناصرها وكذلك فى الخدمات بمكوناتها العديدة كالخدمات المالية المصرفية ، التأمين ، السياحة ... الخ. امتدت المنافسة الى مجال الآستثمار حيث أصبح فى مكنة المستثمر الأجنبى صغيراً كان أم كبيراً أن يدخل السوق الوطنية دون قيود تذكر ولم تعد الدولة تستطيع الزامه بأن يكون المكون المحلى نسبة معينة، أو أن تصل الملكية حدوداً معينة ولا أن يصدر نسبة معينة من انتاجه. أى يستطيع أن ينتج حتى للسوق المحلية، فالمنافسة أصبحت بحق منافسة ضارية ليست فى التجارة من الخارج والداخل بل ومن الإنتاج الأجنبى ذاته فى داخل الدولة.

ولقد أبدت بعض دوائر الأعمال فى مصر بالفعل تخوفها من التحولات السابقة فى صناعات مثل السيارات والمنسوجات وغيرها.

فبالنسبة لصناعة المنسوجات التى ظلت تقع خارج الجات وتخضع

لاتفاقات خاصة ١٩٦٢ ، ١٩٦٤ ، ١٩٧٠ ، دخلت فى اتفاقـات اورجـواى
بحيث اصبح من الواجب تحرير التجارة فيها على مدار عشر سنوات على أربعة مراحل.

- الأولى : يناير ١٩٩٥ - نهاية ١٩٩٧ ويتم تحريـر ١٦٪ مـن اجمـالى واردات الدولة فى ١٩٩٠ من بين : الغزل ، الأقمشة النسيجية ، منتجات النسيج اليدوى ، الملابس والعوازل الطبية .

- الثانية من يناير ١٩٩٨ - ٢٠٠١ ويتم تحرير ١٧٪ من اجمالى الواردات على النحوالسابق .

- الثالث من يناير ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤ ويتم تحرير ١٨٪ على النحو السـابق لذلك، وبذلك يصل المجموع إلى ٥١٪.

- المرحلة الرابعة وتبدأ مع عام ٢٠٠٥ ويتم تحرير النسبة الباقية وهـى ٤٩٪.

وما يحدث للمنسوجات يحدث لمثله فى الصناعات الأخرى وفـق نظـام مختلف وكذلك بالنسبة للمنتجات الزراعية حسب الاتفاقات الحاكمـة لهـا. لكن تركز على المنسوجات كنموذج . وفى هـذا القطـاع تـرى دوائـر الأعمال أن التحرير سيضر المشروعات المصرية ويعرضهـا لمخـاطر عديدة.

إذ وفقاً لها :

- ستتعرض المشروعات لمنافسة شديدة من المنتجات الأجنبية المماثلة والتى قد تتكون أكثر جودة وأرخص سعراً، خاصة تلك القادمة من دول جنـوب شرق آسيا.

- أن هذه المنافسة ستفرض التزامات عديدة يتعلق أهمهـــا بإعـــادة هيكلـــه الصناعة ومراعاة الجودة مما يعنى ارتفاع التكلفة والأثمان ومزيـــد مـــن أضعاف القدرة التنافسية فى صناعة ومشروعات لا تعمل فـــى ظـــروف متكافئة ولم تكن مؤهلة لكل ذلك.

- أن المنافسة تعرض المنشآت المصرية لمضارالاغراق مـــن جـــانب دول نامية أخرى، ولاستعمال قواعد الأغراق ضد مصر ومن ثم منشأتها مـــن قبل الدول المتقدمة مثلما فعلت وتفعل الولايـــات المتحـــدة ودول الاتحـــاد الاوروبى حالياً وهذه وتلك تضر بالصناعة والمشـــاريع المصريـــة. وإذا علمنا أن السوق الأمريكية ثم السوق الأوروبيـــة المتحـــدة فعلـــى ســـبيل للمنتجات النيسجية المصرية ليتضح لنا مدى الضرر.

- أضرارتعود من اعمال قواعد المنشأ فى بعض الدول مثل الولايات المتحدة فعلى سبيل المثال ، تعتبر الولايات المتحدة أن الصادرات الأوروبية مـــن المنسوجات إليها والمصنعة من أقمشة مصرية هى صـــادرات مصريـــة. وهذا يعنى أن المنسوجات المصرية تعامل ضرائبيـــا مرتيـــن مـــن قبـــل الولايات المتحدة، مما قد يؤثر على السوق الأمريكيـــة وتـــأخذ الحكومـــة الأمريكية إجراءات ضد صادراتنا على غير الواقع.

- يوجد تحدى هام أخر وهو التحدى البيئى. إذ يلزم أن تراعـــى المنتجـــات المصريـــة المصـــدرة أن الـــدول المتقدمـــة الاشـــتراطات والمعـــايير والمواصفات البيئية الموضوعة مـــن قبل هذه الـــدول وإلا حرمـــت مـــن دخول أسواقها. وأصبحت هذه المسألة سلاحاً قوياً ضد صادرات مصر من كثير من السلع كل الايزو ١٤٠٠٠ وما يعرف بالعنونة البيئية Eco-Label

إلا أننا نسجل هنا بعض الأمور الهامة :

أولاً : أن تحرير التجارة العالمية ليس شراً خالصاً ويمكن الأستفادة منه

بصفة عامة وفى مجال المشروعات الصغيرة بصفة خاصة فى بعض المجالات.

- إذ يمكن إقامة المشروعات الصغيرة التى تعمل كصناعات مغذية أو خدميه للأنشطة التى تقوم بها المشروعات الكبرى سواء الوطنية أو المتعدية الجنسيات الضخمة التى تعمل فى السوق الوطنية أو حتى فى الخارج. وهنا من الواجب أن نوجه العناية غلى انه من الخطأ الربط دائماً بين المشروعات الصغيرة وتخلف الأسلوب التكنولوجى، إذ يمكن للمشروع الصغير أن يكون متطوراً أو مستخدماً لأساليب وفنون إنتاج متقدمة. وهذه المشروعات تحقق استفادة مالية وفنية وعلمية وإدارية وتنظيمية من مثل هذه الأعمال. إذ تحرص الشركات الكبرى أن تزودها بكل ذلك لأنها تعتمد عليها فى بعض الصناعات الصغيرة، كما أن منتجاتها هى جزء من المنتج الكلى ومن ثم يلزم أن يكون على نفس المستوى من الجودة. كما أن الكثير من المشروعات الكبرى قد تشارك مالياً فى إقامة المشروعات الصغيرة.

وهنا يجب على المشروعات الوطنية خاصة الصغيرة أن تعيد تأهيل خطوط إنتاجها وتطور ذاتها بصفة مستمرة حتى تحوذ ثقة المشروعات الكبرى.

- أن تحرير التجارة العالمية فى مجالات الزراعة وغيرها وما قد يؤدى اليه ذلك من رفع فاتورة الواردات الزراعة قد يدفع إلى إقامة العديد من المشروعات الصغيرة فى هذا النشاط الهام والحيوى.

- أن التحرير بصفة عامة وما يخلفه من جو المنافسة قد يدفع إلى التركيز على الجودة وتغيير كثير من المفاهيم البالية فى الإدارة والتنظيم وجعل التسويق وتطوير فنونه أحد أهم أركان سياسة الإدارة بصفة عامة. وليس أدل على ذلك من ان شركات الغزل والنسيج فى مصر تم أخطارها منذ

عام ١٩٩٢ بانه سيتم تحرير تجارة المنسوجات وعليها الاستعداد لذلك خشية المنافسة. ألا أن ذلك لم يحدث حتى ١٩٩٨، حيث ظلت تركن الى الرهان على تأجيل التحرير. لكن الحكومة المصرية أثرت الالتزام بما تعهدت به من اتفاقات دولية.

- أن الحكومة المصرية لم تتخل عن دورها بالنسبة للمنسوجات، إذ في الوقت الذى طبقت الإتفاقية ، لجأت الى حماية الصناعة المصرية - في إطار الاتفاقات الدولية - من خلال :

- تحديد مواصفات الأقمشة المستوردة ومعرفة مصدرها ومنع دخول المخالف منها.

- البدء فى اعطاء بعض المميزات الضرائبية والتحويلية للصناعات والمشروعات الوطنية [1].

- فرض رسوم جمركية ٥٤٪ على المنسوجات المستوردة و ٣٠٪ على الغزول المستوردة كذلك.

- محاربة التهرب وحث التجار على تصفية ذلك واثبات مصدر السلعة.

- وضع قانون للإغراق لمحاربته . وحتى يتم ذلك تم إنشاء جهاز لمكافحة الإغراق ويتم معالجة القضايا المرفوعة ضد مصر فى هذا الصدد . كما يتم حماية السلع المصرية من الإغراق فى النسيج والحديد وغيرهما.

ثانياً : يجب الكف عن المناداة اللامتناهية بالحماية والتحول من موقف الدفاع الساكن المتخلف إلى موقف العمل النشط الفعال والمؤثر. إذ ثبت تاريخياً

---

[1] النشرة الأقتصادية المصرفية لبنك القاهرة ، ١٩٩٧ : ٣٦ .

ملحوظة: انظر المادة (١) (١٦) و(١٨) من قانون رقم ٨لسنة ١٩٩٧ بالنسبة للمشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعى ، هذا بالاضافة الى غيرها .

أنه لم تتقدم دولة عن طريق الحماية الساكنة دائماً اقترنت الحماية بالتطوير والعمل الدؤوب من أجل التحديث ولم نفعل نحن ذلك من قبل ومن بعد مثلما أشرنا سابقاً.

لذا :

- يجب على الحكومة المصرية تقديم ادعم المالى والفنى للمشروعات الصغيرة وان يكون هذا الدعم مشروط بتحقيق نتائج معينة تتعلق بالجودة.
- الاستمرار فى تقديم الحكومة الدعم لهذه المشروعات فى مجال تسويق منتجاتها من خلال إقامة المعارض ونشر كتالوجات عن إنتاجها من خلال الممثلين التجاريين فى سفاراتنا فى الخارج.
- منحها معاملة ضريبية مميزة محددة وموقوتة بمدة معينة وترتبط بتحقيق مستويات معينة من التقدم .

وعلى مستوى المشروعات :

- يجب التركيز على الجودة والرقابة الصارمة على ذلك . هذا لأنه للأسف الشديد أشار تقرير البنك الدولى عن الصناعات الصغيرة فى مصر أنها نادراً ما تطبق أى أسلوب لمراقبة الجودة داخل النشاط أو بواسطة جهة مسؤولة، كما أن أساليب التحكم والمراقبة تتسم بعدم الانتظام وبالتسيب. وهنا ننوه أن على الحكومة تقع مسؤولية المشاركة فى الرقابة على الجودة وضمان تطبيقها والمساعدة على ذلك من خلال المعامل والتجهيزات .. الخ.
- يجب أن يتطور فكر رجال الأعمال والمستثمرين بالنسبة للمنشآت الصغيرة من حيث الشكل القانونى بأن تأخذ شكل الشركة المساهمة حيث يتم الفصل بين الملكية والإدارة. وأن يتطور من حيث مجال النشاط بحيث

لا تظل هذه المشروعات تعمل فقط فى الموبيليـــا ، الأحذيـــة والجلـــود ، الصناعات الغذائية والورقية .. الخ بأساليب تقليدية : بل يجب أن يشــــمل التطوير أمرين **الأول** ، أن الصناعات والأنشطة الصغيرة أصبحـــت تتـــم بأساليب إدارية وتنظيمية وفنية متطورة وحديثة فى كل الـــدول المتقدمـــة والدول النامية الناهضة لما يعود بالفائدة على هيكل النفقة والائتمان وكذلك الجودة وفى النهاية زيادة المقدرة التنافسية.

الثانى ، على المنشأت الصغيرة أن تدخل مجالات جديدة وغير تقليدية فى الإنتاج والخدمات. ومن أهم الأمثلة على ذلك مجال صناعـــة البرمجيـــات التى استطاعت دولة مثل الهند أن تحقق مزايا عديـــدة فيهـــا وأن ترتبـــط بالسوق الأمريكية والمشروعات الأمريكية للتصدير لها ويمكننا عمل ذات الشئ بالنسبة لأمريكا وأوروبا.

يمكن أن تدخل المشروعات الصغيرة مجال الألكترونيات ومجـــال الخدمات المالية والإتصالات .... الخ. وهو ما يحقق مزايا عديدة. وبصفة عامة ينبغى العمل على غرس قيم وثقافة العمل لدى المستثمرين فى هـــذه المشروعات لخلق بيئة عمل كلية أساســـها العمـــل الخـــلاق والمســـئولية والأعتماد على النفس.

مراجع دراسة الصناعات الصغيرة

أولا : مراجع باللغة العربية :

1. البنك الأهلى المصرى "صناعة النسيج المصرية" النشرة الإقتصادية عدد ٤ مجلد ٥٠ ١٩٩٧ : ١١ - ٢٠

2. "الجريدة الرسمية" اتفاقات اورجواى عدد (٢٤) تابع الموافق ١٩٩٥/٦/١٥.

3. السيد أحمد عبد الخالق "المنافسة الدولية وتحرير التجارة العالمية " المؤتمر الأول كلية الحقوق - جامعة المنصورة - مارس ١٩٩٦.

4. بنك القاهرة "صناعة النسيج فى مصر" النشرة الاقتصادية المصرفية ، سبتمبر ١٩٩٧.

5. رشا عادل عبد الحكيم "اثر اتفاقية المشاركة - المصرية الأوربية على صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة "المركز المصرى للدراسات الإقتصادية ورقه عمل رقم(١٥) سلعة أوراق العمل.

6. صفوت عبدالسلام عوض الله "اقتصاديات الصناعة الصغيرة ودورها فى تحقيق التصنيع والتنمية" مجلة العلوم القانونية والإقتصادية العدد الأول،السنة ٣٦ يناير ١٩٩٤.

7. صفوت عبد السلام عوض الله " دور الصناعات الصغيرة فى تحقيق التصنيع والتنمية فى مصر" مجلة العلوم القانونية والإقتصادية، العدد الأول السنة ٣٧ يناير ١٩٩٥.

8. كلية تجارة عين شمس "ندوة الصناعات الصغيرة وتوسيع قاعدة رجال الأعمال سبتمبر ١٩٩٧.

9. محمد عبدالشفيق عيسى " الصناعات الصغيرة والتطور التكنولوجى" ندوة معهد التخطيط القومى من الصناعات الصغيرة ، نوفمبر ١٩٨٨.

10. محمد عبد الفتاح المنجي" الصناعات الصغيرة ودورها فى التنمية فى ج.م.ع فى :كمال ابو العيد" التنمية الصناعية فى مصر" الكتاب السابع - سبتمبر ١٩٨٨.

11. محمد كمال خليل حمزاوى "ملامح التطور الإستراتيجية للصناعات النسيجية المصرية فى نهاية القرن العشرين " المؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر لكلية تجارة المنصورة بعنوان استراتيجيات الصناعة المصرية بين الواقع والطموحات" القاهرة ٢٨ - ٣٠ ، ١٩٩٨.

12. معهد التخطيط القومى ، ندوة حول "الصناعات المغذية لصناعة السيارات مارس١٩٩٨.

13. نصار وسمير عدلى " بحث بعض المتغيرات الدولية والمحلية بإنتاج المحاصيل السكرية وصناعة السكر المصرية ومستقبلها" مؤتمر (١٤) مؤتمر كلية تجارةالمنصورة القاهرة ٢٨-٣٠ / ١٩٩٨.

14. وجدى محمود حسين "الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية بين جهود التنميةالمحلية - مع إشارة خاصة لمحافظة الدقهلية " فى مؤتمر التنمية المحلية فىمصر، كلية تجارة المنصورة ١٥ -١٧ ديسمبر ١٩٨٦.

15. هـ ١٩٩٢/٥/٢٥

هـ ١٩٩٧/٤/١٢

هـ ١٩٩٧/٤/١٩

هـ ١٩٩٧/٥/٢٧

هـ ١٩٩٧/٦/٢٣

هـ ١٩٩٨/٢/١٣

ثانيا : مراجع باللغة الأجنبية :

1- Elleithy A.A. "New small Marufacturing firm formation & Regional Development in Egypt" Economic Research forum (ERF) working Paper9603

2- Hill. H. "Subcontracting, Technological diffusion and the development of small enterprise in philippine manufacturing "The journal of developing Areas 19 january 1985 : pp : 245 – 262

3- UNCTC "TNCs linkages in developing countries the case of backward linkages via subcontracting UN, New York 1981.

4- Watanabe, S "Subcontracting, industrialization and Employment creation" ILO

5- Watanabe, S "Reflections on current policies For Promoting small Enterprises and subcontracting." ILo, 1974.